Cornell University

بالمقدرة بمدة وكالمنافع الدين كما مر فانه يباع ممن هو عليه وان رهن عنده وكذا
المرهون يباع من المرتهن ولا يرهن عنده بدين احراز المشغول لا لشغل الا في
صورتين احداهما اذا جنى فقداه المرهون باذن الراهن فيكون رهنا ايضا
على ما ذاده بد الثانية اذا انفق المرتهن عند غيبة الراهن او عجزه ليكون رهنا
على النفقة والدين جاريا كالغد والمدبر اي المعلق عتقه بموت سيده وقوله لما
فيه من الغرر اي باحتمال موت السيد فجاه فتصير المرهون حرا فلا يمكن الانتفاع
منه كما قال الشاعر كل مرء مصبح في اهله والموت ادنى من شراك نعله بصفة
اي غير موت السيد كما لو رهن عبدا ومحى زيد بموجل اذكر لعدم جواز رهنه
ثلاثة شروط فان فقد واحد منها كان رهن محال او شرط بيعه قبل وحلول الصفة
او علم حلوله قبلها كان الرهن صحيحا ودخل تحت منطوق الشرط الثالث
بست صور باطلة لخلة الصور بتسع من غير شرط بيعه اي بزمن يسع البيع
كما سيأتي بان علم حلوله بورهما كان يكون الدين مؤجلا باول رمضان والعتق
معلق برجب وقوله او منهما كان يكون العتق والدين معلقين باول رمضان
او احتمال الامرين فقط اي البعدية والمعية كان كان الدين مؤجلا باول رمضان
والعتق معلق بمجيء زيد مثلا وبجيئه يحتمل البعدية والمعية فقط والاحتمال السابق
كون التوافل اثاني ح او مع سبقه اي الحلول او احتمل الامرين البعدية والمعية
مع سبقه كالمثال السابق بان احتمل مجيء زيد الاحوال الثلاثة وكذا يقال فيما بعده
وقوله او معهما اي او احتمل حلوله قبلهما او معهما فصور الاحتمال اربع لفوات الغرض
من الرهن في بعضها اي وهو الثلاثة الاول صورة العلم واحدى صور الاحتمال
وذلك لانه عند الحلول لا يبقى مرهونا لفوت الغرض من الرهن وهو الاستيفاء
منه عند الحلول وقوله والمفرع فيه الباقي اي وهو الثلاثة الاخيرة يجلاف حلوله
اي على حلوله ليوافق ما هو محترزه واخذ محترز القيدين الاخيرين دون سابقيه
فكان الاولى ان يقول ويجلاف رهنه بحال وفارق المدبر اي حيث لم يفصل في
رهنه بان العتق فيه آت في المعلق بصفة بدليل انهم اختلفوا في جواز بيعه دون
المعلق بصفة فلم يبع المعلق عتقه بصفة في مسايل صحة الرهن حتى وجد ما علق
عليه المعتمد وان اعسر الراهن بناء على ان العبرة في العتق بحال التعليق لا حال
وجود الصفة وهو حال التعليق لم يتعلق به حق لغيره اما تعليقه بعد اقباضه للمرتهن
بصفة

قوله ان شرط بيعه قبل وجود الصفة هو